العرب وإسرائيل

مخاطر التطبيع والمطبعين

تأليف

محمد أمين فراس أبو هلال

محمد عايش
د. كامل حواش

منتدى الفكر العربي
ARAB THINKING FORUM

العـــرب وإسرائيل

مخاطـر التطبيـع والمطبعين

تأليـف

محمـــد أميـــن فراس أبو هلال

محمـد عايـش
د. كامل حواش

الناشر:

منتدى التفكير العربي

منتدى التفكير العربي/ لندن

ARAB THINKING FORUM - London

الطبعة الأولى

2019

جميع الحقوق محفوظة

لا يجـوز إعادة نشـر هـذا الكتـاب أو أي أجـزاء منه إلا بإذن خطي مسـبق من «منتدى التفكير العربي»

للاتصال بنا:

ARAB THINKING FORUM

Suite 11 Penhurst House,

352 - 356 Battersea Park Road, SW11 3BY

London

United Kingdom

تمهيد

بقلم: محمد أمين

رئيس منتدى التفكير العربي

في ذكرى يوم الأرض ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٩ أطلق منتدى التفكير العربي في لندن أولى ندواته تحت عنوان «العرب وإسرائيل.. مخاطر التطبيع والمطبعين»، تزامنا مع يوم عظيم في ذاكرة فلسطين، حيث يحيي الفلسطينيون كل عام في هذا اليوم ذكرى استشهاد ستة فلسطينيين من داخل الخط الأخضر برصاص الاحتلال في مظاهرات احتجاجية على قرار حكومة الاحتلال مصادرةَ آلاف الدونمات في منطقة الجليل.

واستلهاما لذكرى «يوم الأرض» وانتفاضة الجليل، نسعى أن يكون هذا المنتدى انتفاضةً فكريةً عربية حقيقية تحمل شعاراً يرفع بحق مقولة: «التفكير الحر حق لكل مواطن عربي».

اخترنا أن تكون باكورةُ ندواتنا ندوةٌ عن فقدان البوصلة العربية.. من مواجهة الاحتلال إلى التطبيع الكامل معه ؟ لنحاول الفهم.. والاجابة على تساؤل.. ما الذي يجري؟

«العرب وإسرائيل: مخاطر التطبيع والمطبعين».. فمن حرب عام ١٩٤٨م إلى «تجوع يا سمك البحر» إلى قمة اللاءات الثلاث في الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ يتساءل المواطن العربي كيف انتهت بعض حكوماته لتبني موقف ومقاربة معاكسة لذلك تماما، حيث يتم الان تجريمُ المقاومة، وبناءُ ناتو عربي إسرائيلي وبخطوات متسارعة ومريبة، كما وتلغي بعض الأنظمة العربية تاريخا طويلا من الصراع مع دولة الاحتلال بالهرولة للتطبيع معها واعتبارها حليفا في مواجهة التحديات الإقليمية.

إذن فالعرب من: لا صلح لا اعتراف لا تفاوض؟ إلى عرب التطبيع الكامل والناتو؟؟ مرة أخرى يحق لنا أن نسأل.. ما الذي يجري؟

فبعد أربعة حروب طاحنة كانت مصر وإسرائيل طرفيها الرئيسيين في ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وقع البلدان إطار سلام عرف بـ«اتفاقية كامب ديفيد» التي مهدت لتوقيع القاهرة وتل أبيب ما تعرف بـ«معاهدة

السلام» في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، وبموجبها اعترفت مصر بإسرائيل، فكانت أول دولة عربية تقدم على مثل هذه الخطوة، قاطعها العربُ علنا، لكن بعضهم كان موقفه على ما يبدو غيرَ ذلك سرا ، حيث عاد العرب للهرولة بسرعة ضوئية نحو التطبيع من مؤتمر مدريد، إلى وادي وعربة واوسلو.. وصولا للناتو العربي الإسرائيلي والاستقبال العلني والحافل لقادة الاحتلال ووزرائهم.

كما أن المثير للاستغراب كذلك والحيرة هو أن بعض العرب اقتنعوا برواية إسرائيل ،وبدأ بعضهم سلوكَ مسار غريب، نحو التطبيع معها، وتجريم الفلسطينيين ومقاطعتهم، بل واعتبارهم أصل المشكلة مع تبرئة شاملة للمحتل.

لماذا سرع العرب من وتيرة تطبيعهم عقب الربيع العربي؟

يقول بعض محاضرينا في أوراقهم أن الأنظمة العربية شعرت بالخطر الكبير الذي يتهدد بقاءها،

فقد كانت فلسطين وتخاذلهُم تجاهها واحدا من المحركات الرئيسة لانتفاضة شعوبهم ضدهم، لكنهم بدل تصحيح مسارهم بادروا للانتقام من القضية الفلسطينية ذاتها، فقد كان لافتا أن كل ميادين الثورات العربية وإن اختلفت في كل منها المطالب السياسية والاقتصادية حسب خصوصية كل بلد، لكن كل تلك الميادين اتفقت على دعم القضية الفلسطينية والتنديد بالاحتلال وبالنظم المتماهية معه.

إسرائيل لم تكن لتخطئ كذلك التقدير بأن هذا الربيع العربي فيما لو قدر له النجاح فإنها ستكون أمام نظم ديمقراطية منتخبة تعمل على تحقيق تطلعات شعوبها، وفي القلب منها وقف التطبيع ودعم القضية الفلسطينية دعما حقيقيا، وليس شعاراتيا.

تلاقي المصالح بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية

وفي أوراق عمل محاضرينا الواردة في هذا الكتاب رصد لطبيعة العلاقات والمصالح بين تل

أبيب وبعض النظم العربية، حيث يرى الباحثون أن الانتفاضات العربية أو ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي» كانت المحطة الفاصلة التي قربت أكثر بين تل أبيب وبعض النظم العربية، إذ تقاطعت مصالح الطرفين بشكل مباشر أو غير مباشر في مواجهة هذا المد الثوري وافشاله، والهجوم على من تبنى خطابا لإذكائه، وكان في القلب من هذا الخطاب الخطابُ الوطنيُ والإسلاميُ الذي أذكى عواطف الشباب في انتفاضاتهم ، و جعل في القلب منها قضية القدس وفلسطين.

فثمة رابط عجيب رصده الباحثون في التزامن بين صعود محور الثورات المضادة وبين تصاعد التطبيع مع إسرائيل، إذ هرولت النظم العربية الجديدة التي تصدرت المشهد عقب عام ٢٠١٣ للتطبيع، ونقلته من السر للعلن، كما وشنت تلك القوى حربا مسعورة ليس ضد بعض الفصائل السياسية الفلسطينية أو فصائل المقاومة فقط، بل ضد القضية الفلسطينية برمتها وأصل الصراع فيها، وشككت تلك القوى والنظم

في الرواية العربية الفلسطينية للصراع لصالح تبني بشكل أو بآخر الرواية الصهيونية والتي تقول بأن الفلسطينيين هم من يذكون الصراع برفضهم إحلال السلام والاستقرار،وهم من يمارس الإرهاب ضد إسرائيل، كما كان لافتا رعاية تلك الأنظمة لحملة تشويه للقضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، عبر حملة ممنهجة في الاعلام الرسمي، وتوظيف جيوش من المغردين والناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

على سبيل المثال تقول مجلة فورين بوليسي الأميركية يوم الجمعة ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٩ بأن دول الخليج تتقارب مع إسرائيل وتغض النظر عن وجود عملية سلام في الصراع الفلسطيني، وتشير إلى أن ذلك بمثابة تدشين لمرحلة سياسية جديدة بالشرق الأوسط، وقالت إن العلاقة الجديدة بين بعض دول الخليج وإسرائيل هي جزء من نقلة أوسع تحاول إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قيادتها، وتتلخص في التحالف العلني بين الدول العربية وإسرائيل ضد إيران.

إذن المشهد معقد، من مظاهر تعقده وغرابته التحالف العربي مع رئيس أمريكي اعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، واعترف بالجولان جزءا من إسرائيل، مشهدٌ فيه أيضا وزراءُ إسرائيليون يسافرون قاصدين عواصم عربية، لم يكن العرب في أسوء كوابيسهم يتوقعون أن يستيقظوا على مثل هذا الكابوس.

ثلاثة أوراق بالغة الأهمية:

الأولى للباحث الأستاذ محمد عايش بعنوان «العرب.. من المقاطعة الى التطبيع» يخصص فيها محورا مهما عن الإفادة الاقتصادية التي ستجنيها دولة الاحتلال من التطبيع، حيث يقول الباحث في ورقته إن تنازل العرب عن آخر أسلحتهم وهي مقاومة التطبيع، جعل إسرائيل تدخل في حالة من الاسترخاء السياسي والعسكري ،واستفادت إسرائيل من حالة الاسترخاء هذه في استدراج الأنظمة العربية وشعوبها نحو التطبيع المفيد لإسرائيل سياسياً واقتصادياً، ويوضح الباحث بالأرقام والقرائن الفوائد الاقتصادية التي استفادتها إسرائيل.

الورقة الثانية للباحث الأستاذ فراس أبو هلال يعرض فيها قراءةً للتغيرات الاستراتيجية وصفقة القرن وتسارع التطبيع مع الاحتلال، ويشرح أبو هلال الترابط بين صعود محور الثورات المضادة، وبين هرولة الأنظمة العربية نحو التطبيع مع إسرائيل، معتبرين أنها الحليف الأوثق في الحفاظ على كراسيهم، ومواجهة التحديات الإقليمية مع مقولة جديدة يحاولون ترويجها لتبرير تطبيعهم «بأن خطر إيران أشد من خطر إسرائيل»، لتتطور إلى اعتبار أن المشروع الصهيوني كله ليس خطرا ولا يشكل تهديدا من الأساس.

و أخيرا ورقة للبروفيسور كامل حواش رئيس حملة التضامن مع فلسطين بالغة الأهمية، حول الضرر الذي يتسبب فيه التطبيع العربي على عمل المؤسسات المتضامنة مع فلسطين في أوروبا.

وإذ تشرفتُ بإدارة الندوة الفكرية التي أنتجت هذا الكتاب، فإني أتشرف بكتابة هذه المقدمة له، متمنيا أن يكون هذا المنتوج الفكري إسهاما منا كعرب وفلسطينيين نقيم في بلدان المهجر في التصدي

لهذه الحملة التطبيعية المشبوهة، وبذل جهدنا في إعادة توجيه البوصلة العربية لمسارها الصحيح.

وأخير فإن «منتدى التفكير العربي» وفي نهاية ندوته، دعا الجامعة العربية لاعتبار التطبيع خيانة وطنية وتهديدا للأمن القومي العربي، كما دعا كل أحرار العالم ونخبه ومثقفيه للتضامن في التصدي للمحاولة المشبوهة للتطبيع مع دولة الاحتلال، وفي القلب من كل هذا فإن الضمير الشعبي والجهد الشعبي هو المعول عليه في ذلك.

محمد أمين
رئيس منتدى التفكير العربي – لندن

العرب..
من المقاطعة
الى التطبيع

بقلم: محمد عايش

خبير في الشؤون الفلسطينية

تسببت الهزيمة العربية القاسية في العام ١٩٤٨ بحالة من التشرذم والفوضى والضعف في العالم العربي، خاصة وأن أغلب الدول العربية لم تكن مستقلة في ذلك الوقت، كما أن الجيش الأردني الذي كان يقود المعارك في فلسطين كان يديره ضابط بريطاني منحاز بحكم «وعد بلفور» الصادر عام ١٩١٧ للطرف الصهيوني الذي يعمل على إقامة دولته على أنقاض الأرض الفلسطينية.

منيت سبعة جيوش عربية بهزيمة نكراء أمام العصابات الصهيونية التي كان يقود بعضَها إرهابيون مطلوبون للسلطات البريطانية مثل إسحاق شامير ومناحيم بيغن، فيما كان العربُ يفتقدون لسياسة واضحة في التعامل مع الدولة الأجنبية التي ولدت في قلب المنطقة العربية مخلفة وراءها ملايين اللاجئين الفلسطينيين، وظل العرب لسنوات لاحقة بعد الهزيمة يكتفون بخطابات التهديد والوعيد، بينما كان الاسرائيليون يصمون آذانهم عن صياح العرب

وينشغلون في بناء دولة سرعان ما ستصبح الأقوى في المنطقة بأكملها.

ورغم أن اسرائيل لم تكن في العام ١٩٤٨ قد التهمت كامل الأرض الفلسطينية، إلا أن الفلسطينيين لم ينجحوا حتى في إقامة دولة لهم على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، والأسباب وراء ذلك عديدة، لكنَّ عدداً من المؤرخين ورموز الحركة الوطنية الفلسطينية يرون بأن الدول العربية كانت تتقاطع منذ تلك الفترة مع الدولة الاسرائيلية في عدم الرغبة بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وذلك نتيجة أطماع بعض الأنظمة العربية بالولاية على المقدسات الاسلامية في القدس، ونتيجة أطماع دول أخرى ببسط السيطرة والنفوذ على الأراضي الفلسطينية أو الاستيلاء على ما تركته اسرائيل من أرض فلسطينية[١]، لكن هذه الأنظمة سرعان ما خسرت المعركة مجدداً أمام اسرائيل حيث منيت بنكسة جديدة في العام ١٩٦٧

(١) أبو داود، فلسطين من القدس الى ميونيخ، بيروت: دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٩، ص ٨٨-٨٩

خسرت على إثرها ما تبقى من الأرض الفلسطينية اضافة الى مرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية وأراضي من لبنان والأردن.

وأمام الصعود الصاروخي للكيان الجديد في قلب المنطقة العربية والمسمى «إسرائيل» فان العرب كانوا يفقدون تدريجياً القدرة على المواجهة العسكرية المباشرة وصولاً الى ذروة فقدان هذه القدرة بابرام مصر اتفاق «كامب ديفيد» للسلام في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وخروجها تبعاً لذلك من معسكر الصراع مع اسرائيل، وإعلانها بواسطة الرئيس أنور السادات بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب مع اسرائيل.

وسرعان ما استفادت اسرائيل من اتفاق السلام مع مصر، حيث غزت لبنان في العام ١٩٨٢، أي بعد ثلاث سنوات فقط على تحييد مصر، ونفذت أبشع حصار على العاصمة بيروت لينتهي الحصار والغزو بخروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان وتوزيعهم على عدة دول عربية من الدول غير المحيطة بالأراضي

الفلسطينية، الأمر الذي كان يعني بالضرورة تأمين حدود إسرائيل وانتهاء العمليات المسلحة التي كانت تنفذها قوات منظمة التحرير الفلسطينية.

لم يعد بعد ذلك من سلاح في أيدي العرب سوى مقاطعة اسرائيل ومقاومة التطبيع معها لتظل كيانا معزولاً في المنطقة، لكن في الوقت ذاته فان اسرائيل دخلت في حالة من الاسترخاء السياسي والعسكري بفضل تحييد القوى العربية التي يمكن أن تشكل تهديداً عسكرياً، وهو ما جعل من حالة الاسترخاء فرصة للاسرائيليين من أجل أن يعملوا على إفشال آخر أسلحة العرب، وهو سلاح المقاطعة، ومن أجل أن يعملوا على استدراج الأنظمة العربية وشعوبها نحو التطبيع المفيد لاسرائيل سياسياً واقتصادياً.

لكنَّ «سلاح المقاطعة» ليس جديداً في تاريخ النضال العربي الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، حيث رآى النور في بدايات القرن الماضي وكان متزامناً مع العديد من الانتفاضات التي نفذها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، فعلى سبيل المثال، في ٢٧

تشرين أول/ أكتوبر ١٩٢٩ اتخذت اللجنة التنفيذية العربية خلال «الاجتماع الوطني من أجل البراق» والذي انعقد في القدس عدداً من القرارات من بينها «دعوة السكان الى عدم دفع الضرائب، ومقاطعة المتاجر اليهودية، ومقاطعة السماسرة والخونة الذين يتورطون في بيع أي قطعة أرض من فلسطين لليهود»[١].

وخلال الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٣٥ تم تشكيل العديد من اللجان العربية التي ضمت مسلمين ومسيحيين من أجل تنظيم حملات لمقاطعة السلع والمتاجر اليهودية في فلسطين، وذلك على أمل أن يؤدي ذلك للحد من الهجرة اليهودية الى أراضي فلسطين، ويؤدي للحد من النفوذ الذي تتمتع به الحركة الصهيونية التي بدأ يتضح أكثر فأكثر بأنها تتلقى الدعم من سلطات الانتداب البريطاني وأنها تطمع بإقامة دولة لها على الأرض الفلسطينية[٢].

(١) **مجموعة باحثين، استراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٨، ص١٨-٣٠.**

(٢) **المرجع السابق.**

المقاطعة العربية الرسمية

انتقلت أصداء المقاطعة الشعبية للمنتجات الصهيونية الى النظام الرسمي العربي في العام ١٩٤٥ بعد أن كان التوتر قد بلغ ذروته في فلسطين وكانت العصابات الصهيونية قد بدأت بشن عمليات ارهابية تستهدف سلطات الانتداب وتستهدف الفلسطينيين في آن واحد، وكان الانتداب على وشك الانتهاء، والحرب على وشك الاندلاع ودولة اسرائيل على وشك أن تقوم.

وفي ٢ كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٥ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية أول قرار بالمقاطعة، ونص على أن «المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب بها في البلاد العربية» واعتبر أن «إباحة دخولها الى البلاد العربية يؤدي الى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية»[١].

(١) المرجع السابق.

وفي أيار/ مايو ١٩٥١ أعلن مجلس الجامعة العربية تنظيم مقاطعة شاملة لاسرائيل، وفي ١١ كانون أول/ ديسمبر ١٩٥٤ أصدر مجلس الجامعة العربية قراره رقم ٨٤٩ الذي تضمن «القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل»[١].

وأسست الجامعة العربية تبعاً لذلك «مكتب مقاطعة اسرائيل» الذي يُعنى بمتابعة أي محاولات اسرائيلية للتطبيع أو انتهاك قانون المقاطعة الموحد والملزم لكافة الدول العربية، كما أصبحت المقاطعة العربية لاسرائيل تنقسم الى ثلاث مستويات أو درجات:

الدرجة الأولى: وتتضمن منع التعامل المباشر بين الدول العربية واسرائيل.

الدرجة الثانية: ويندرج تحتها منع أي تعامل غير مباشر مع اسرائيل، أو علاقات ثانوية مع الدولة العبرية.

(١) **المرجع السابق.**

الدرجة الثالثة: وتتضمن فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع اسرائيل ومقاطعتها وإدراجها على لوائح سوداء ومنع أنشطتها في العالم العربي[1].

وبموجب قرارات الجامعة العربية وقانون مقاطعة اسرائيل أصبح التطبيع مع اسرائيل جريمة يتوجب أن يُعاقب مرتكبها في أي دولة عربية كان، فيما لا يزال هذا القانون سارياً حتى الان، ولا يزال مكتب مقاطعة اسرائيل قائماً (وإن كان قد أصبح صورياً ليس له أي قيمة حيث لم يجتمع منذ العام ١٩٩٣)، وبموجب هذه القرارات والقوانين تم معاقبة مصر بعد زيارة رئيسها محمد أنور السادات الى القدس المحتلة في العام ١٩٧٧، وتم نقل مقر الجامعة من القاهرة ومقاطعة النظام المصري لعدة سنوات.. قبل أن تتراجع الجامعة العربية عن قرارها بدلاً من تراجع السادات عن تطبيعه وتراجع مصر عن اعترافها باسرائيل!!

(١) **المرجع السابق.**

ما هو التطبيع؟

يشكل مفهوم التطبيع واحداً من الملفات الخلافية والمفاهيم غير الواضحة ولا المحددة في كثير من الأحيان، فهو مصطلح فضفاض تناوب رجال الدين ورجال السياسة على إصدار الفتاوى بشأنه، خاصة مع الطفرة التي سجلتها الحركة الاسلامية في المنطقة العربية أواخر القرن الماضي، والتي مكَّنت رجال الدين من إصدار العديد من الفتاوى السياسية، وجعلت من هذه الفتاوى ذات أهمية أكبر مما كانت عليه في أي وقت سابق.

ونرى بأن حالة عدم الوضوح أو غياب الاجماع بشأن ما هو «التطبيع مع اسرائيل» شكَّل ثغرة للأنظمة العربية الراغبة في الارتماء بالحضن الصهيوني، كما شكَّل ثغرة للأفراد الذين يجنحون نحو التعامل مع العدو أو يبحثون عن أي مبرر للتعامل مع اسرائيل وتحقيق الفوائد والمصالح من جراء ذلك.

وعرَّفت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لاسرائيل» التطبيع بأنه «المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصا للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفرادا كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني»[1].

وترى الحملة بأن «أهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. على أن يُستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تُعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما تستثنى من ذلك

(١) موقع الحملة على الانترنت www.pacbi.org.

حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي»[1].

وتبعاً لهذا التعريف فان أي نشاط من شأنه كسر الحواجز النفسية بين العرب والاسرائيليين والتعامل مع اسرائيل على أنها دولة طبيعية وعادية كغيرها في المنطقة يُعتبر تطبيعاً، ومن هنا تأتي خطورة اللقاءات التطبيعية التي جرت مؤخراً في منطقة الخليج سواء في أطر رياضية أو ضمن مناسبات دولية مختلفة، فيما كان أخطرها زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الى سلطنة عُمان في ٢٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨، وزيارة وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف يوم ٢٨ من الشهر ذاته وعزف «النشيد الوطني الاسرائيلي» في أبوظبي لأول مرة بتاريخ العالم العربي.

وتؤكد «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لاسرائيل» أن التطبيع المرفوض مع اسرائيل

(١) المرجع السابق.

يشمل بشكل خاص «مشاركة عرب أو فلسطينيين، مؤسسات أو أفراد، في أي مشروع أو نشاط يقام داخل إسرائيل أو في الخارج مدعوم من أو بالشراكة مع مؤسسة إسرائيلية لا تقر علنا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تتلقى دعماً أو تمويلاً (جزئيا أو كلياً) من الحكومة الإسرائيلية، كمهرجانات السينما ومعارض تقنية المعلومات وغيرها».

وعرَّف «مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة» في بيان أصدره بالعام ٢٠١٧ التطبيع بأنه «إقامة علاقات مع دولة إسرائيل وأجهزتها ومواطنيها كما لو أنّ الوضع الراهن كان وضعاً طبيعياً. ويعني بالتالي تجاهل حالة الحرب القائمة، والاحتلال والتمييز العنصري، أو هي محاولة للتعتيم على ذلك أو لتهميشه عن قصد».

وتبعاً لذلك فان من الضروري لكل العاملين في إطار المشروع الوطني الفلسطيني، أو الداعمين لحملات مقاطعة ومعاقبة إسرائيل، أن يتفقوا على تحديد مفهوم التطبيع، وأين يبدأ وأين ينتهي، ومتى

تكون زيارة الأراضي الفلسطينية تطبيعاً ومتى لا تكون كذلك، ومتى تكون الصلاة في المسجد الأقصى إعماراً لبيت من بيوت الله المهجورة ومتى يكون تطبيعاً مع الاحتلال الذي يهيمن على هذه المقدسات ويتحكم بها.

ونحن نرى بأن ثمة جملة من المحددات السياسية يتوجب وضعها بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت زيارة أي شخص للقدس المحتلة والمسجد الأقصى تطبيعاً أم لا، وهذه المحددات هي كما يلي[1]:

أولاً: للفلسطيني سواء كان مقيما في الداخل أم في الخارج، وضع خاص في مسألة زيارته للاراضي الفلسطينية، وهذا الوضع لا ينسحب في أي حال من الأحوال على شقيقه العربي، فالفلسطيني يزور بلده وأرضه ومسجده في أي وقت، وتحت أي ظرف. والاحتلال هو الذي جاء لبلده بالقوة، وتعامُل الفلسطيني مع هذا الاحتلال هو بحكم الأمر الواقع وليس بالتراضي والاعتراف. وهنا قد نجد فلسطينيا

(١) مقال للكاتب/ جريدة القدس العربي/ ٢٨ يناير ٢٠١٩.

يحمل وثائق اسرائيلية ويتعامل بالعملة الإسرائيلية ويستصدر التصاريح الإسرائيلية، ولا يمكن اعتبار أي من هذه المعاملات تطبيعاً.

ثانياً: مواطنو الدول الأجنبية، سواء كانوا من أصول عربية أو غير عربية فإن زياراتهم للأراضي الفلسطينية بصفاتهم الشخصية لا يمكن أن تكون في إطار التطبيع (مثل الأمريكي والبريطاني والتركي)، إذ ثمة علاقات قائمة أصلاً بين هذه الدول وإسرائيل، وثمة اعتراف متبادل، ولا تعاني أصلاً إسرائيل في بناء علاقات مع هذه الدول، كما أنه لم تكن ثمة حالة حرب في السابق بين إسرائيل وهذه الدول، بما يعني أنه لا يوجد أصلاً مشروع تطبيعي بين الطرفين. أما العرب – سواء كانوا مسؤولين أو مهنيين أو مواطنين – فإن زياراتهم لإسرائيل تعني التطبيع مع الاحتلال بالضرورة.

ثالثاً: زيارة الأراضي الفلسطينية في إطار المشاركة في مناسبة اسرائيلية أو تلبية لدعوة رسمية يشكل تطبيعاً، سواء كان الزائر عربياً أم أجنبياً، وسواء دخل

الأراضي الفلسطينية بجواز سفره العربي أم الأجنبي، فمن يلبون دعوات وزارة الخارجية الاسرائيلية، أو الجامعات أو المراكز البحثية والأكاديمية الإسرائيلية، هم متورطون في التطبيع مع الاحتلال.. ومن المهم التذكير هنا بأن العديد من الجامعات العالمية والمراكز العلمية المعتبرة تُقاطع الاحتلال، بينما نجد أكاديميين عربا يزورون إسرائيل.

رابعاً: من المهم أن نتذكر دوماً بأن التطبيع يعني اندماج اسرائيل في المنطقة العربية والتعامل معها على أنها أحد المكونات الطبيعية لمنطقتنا، وهذا يعني أن زيارة الياباني مثلاً لاسرائيل لا معنى لها من الناحية التطبيعية، بينما زيارة أي مواطن عربي فانها تحمل الكثير من الدلالات في هذا الاطار.

لماذا يهرولون نحو اسرائيل؟

لم يعد سراً اليوم أن العديد من العواصم العربية أصبحت تتسابق من أجل التطبيع مع تل أبيب، وأن

تطبيعها هذا ليس فيه أي مصلحة للفلسطينيين، ولا أي دعم لصمودهم، بل إن هذه الدول العربية تمارس الضغوط على السلطة الفلسطينية وعلى حركة حماس، وعلى الأردن أيضاً من أجل تمرير الرغبات الإسرائيلية والأمريكية.

ويحلو لنتنياهو ووسائل إعلامه الإسرائيلية فضح العرب دوماً وتحويل الزيارات السرية إلى علنية وتسريب مضامين العلاقات التي تجمع بين تل أبيب والعواصم العربية، ولذلك قال نتنياهو علانية يوم ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٨ أن «التطبيع متواصل مع العرب بدون أي تقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين»، في إشارة واضحة إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد عنصراً مؤثراً في السياسة العربية، وأن العرب يريدون القفز على الفلسطينيين من أجل الوصول إلى تل أبيب بأي ثمن.. وهم بذلك ينقضون المبادرة العربية التي طرحوها هم أنفسهم منذ عام ٢٠٠٢ عندما عرضوا تطبيعاً جماعياً عربياً مع إسرائيل مقابل تحقيق السلام، وإذا بهم اليوم يتسابقون نحو تطبيع جماعي

عربي على الرغم من العدوان، وبدون اكتراث بالسلام ولا بالعملية السياسية في المنطقة برمتها[1].

ونحن نعتقد بأن الهرولة الرسمية العربية الراهنة للتطبيع مع اسرائيل تتوزع على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: دول تقيم علاقات مباشرة وعلنية ورسمية مع اسرائيل، وهنا نتحدث عن مصر والأردن فقط اللتان ترتبطان مع اسرائيل بمعاهدات سلام، وقعتها القاهرة في كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، ووقعتها عمان في «وادي عربة» غربي الأردن عام ١٩٩٤. وبموجب هاتين المعاهدتين فتوجد سفارات اسرائيلية في كل من القاهرة وعمان، وثمة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وتبادل تجاري وحدودي وسياحي، والعلاقات من طرف مصر والأردن مع اسرائيل أفضل منها من العلاقات بين بعض الدول العربية فيما بينها.

(١) وكالة أنباء الأناضول/ ١٧ ديسمبر ٢٠١٨.

المستوى الثاني: التطبيع الخليجي، ونستطيع التأريخ لهذا التطبيع أو هذه «الموجة التطبيعية» اعتباراً من العام ٢٠١٣، أي في مرحلة ما بعد الثورات العربية والتحولات الدراماتيكية السريعة التي شهدتها المنطقة العربية. ويربط البعض بين الحملة التي بدأتها بعض دول الخليج ضد «الاسلام السياسي» وبين التطبيع مع اسرائيل، إذ تحدثت العديد من التقارير عن لقاءات تنسيق مشتركة بين دول خليجية واسرائيل من أجل إنهاء حكم الاخوان المسلمين في مصر منتصف العام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من عدم ارتباط أي دولة خليجية باتفاق سلام مع اسرائيل، وعدم استجابة اسرائيل لمبادرة السلام العربية التي طرحتها السعودية في العام ٢٠٠٢ والتي تضمنت السلام مقابل التطبيع، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت جملة من العلاقات العلنية والمباشرة بين اسرائيل ودول الخليج، كان أبرزها زيارة نتنياهو الى مسقط، وزيارة وزيرة الثقافة الاسرائيلية ميري ريغيف (وهي يمينية متطرفة) الى أبوظبي، وزيارة وفود

رياضية اسرائيلية عديدة الى الامارات وقطر للمشاركة في بطولات دولية، إضافة الى وفود اسرائيلية زارت البحرين ووفود بحرينية زارت اسرائيل.

المستوى الثالث: التطبيع غير المباشر مع باقي الدول العربية، حيث خلافاً لكل من مصر والأردن ودول الخليج، فان حالات التطبيع مع اسرائيل تقتصر على «التطبيع غير المباشر»، مثل التغطية المفاجئة التي قامت بها محطة تلفزيونية اسرائيلية لعملية اغتيال المهندس محمد الزواري في تونس، إذ تبين بأن صحفياً اسرائيلياً زار منزل الشهيد وتجول في المكان وقام بتصويره وأنجز تقريره من هناك ثم عاد الى تل أبيب دون أية مشاكل. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٨ زار وفد مغربي اسرائيل وشملت زيارته الكنيست (البرلمان) وعقد عدد من اللقاءات[١].

(١) طالع: موقع عرب٤٨/ ١٠ يونيو ٢٠١٨.

أسباب التطبيع الخليجي مع اسرائيل

خلال الفترة بين العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٩ سجّلت منطقة الخليج نشاطاً تطبيعياً غير مسبوق مع اسرائيل، وهو نشاط تجاوز حتى عمليات التطبيع الاسرائيلي مع مصر والأردن في أعقاب توقيع اتفاقات السلام بينهما من جهة وبين اسرائيل من جهة ثانية.

وثمة العديد من الأسباب التي تقف وراء حمى التطبيع في منطقة الخليج بحسب تقديرنا، ونرى أن من الممكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

أولًا: اتخذت بعض دول الخليج قراراً واضحاً بالتصدي لموجة صعود الاسلام السياسي التي أعقبت ثورات «الربيع العربي» في ٢٠١١، فيما وجدت هذه الأنظمة في التطبيع مع اسرائيل داعماً مهماً لسياستها الجديدة، أو معركتها مع الاسلام السياسي، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي وقود حركات الاسلام السياسي في العالم العربي.

ثانياً: تصاعد وتيرة الصراع مع ايران على أكثر من جبهة، وتزايد المخاوف في الخليج من «الحراك الشيعي»، دفع بعض أنظمة الخليج الى طرح المعادلة الشاذة التي تقوم على أن «إيران أشد عداوة لنا من اسرائيل»، وهي المقولة التي أسست خليجياً للتطبيع مع اسرائيل، لأنها تنطوي على إنهاء فكرة أن «إسرائيل عدو» وأن الأرض الفلسطينية محتلة.

ثالثاً: التحولات الداخلية التي شهدتها بعض الأنظمة السياسية في الخليج خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في السعودية بداية العام ٢٠١٥، وتولي الملك سلمان للحكم مع رغبته في نقل السلطة الى الجيل التالي من العائلة عبر ابنه الأمير محمد، وهو ما كان يعني بالضرورة ولادة دولة سعودية جديدة.

رابعاً: أزمة الخليج وقرار أربع دول عربية فرض حصار على دولة قطر اعتباراً من شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٧، وهو ما انعكس سريعاً على المستوى الدولي،

وسرعان ما دخلت أطراف الأزمة الخليجية في سباق على الساحة الدولية، ظهرت تجلياته في تسريبات البريد الالكتروني لسفير دولة الامارات لدى واشنطن يوسف العتيبة التي كشفت بأن سفارة بلاده تقيم علاقات مع أطراف مقربة من اسرائيل من أجل التأثير في السياسة الأمريكية بما يخدم مصالحها ويعزز موقفها في الأزمة مع دولة قطر.

محطات مهمة في التطبيع الخليجي

أولًا: في سنة ٢٠١٢ كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية عن لقاء جمع بين وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، سرا، بمدينة نيويورك الأمريكية، وقالت إن اللقاء حدث في شهر أيلول/ سبتمبر من العام ذاته. وأشارت مصادر للصحيفة أن اللقاء جرى في فندق «ريجنسي» بنيويورك، حيث كان مع ابن زايد سفير بلاده في واشنطن يوسف العتيبة، وتم إدخالهما إلى الفندق بشكل سري عن طريق مرآب سيارات تحت

الأرض، ثم صعدا بالمصعد الخاص بالخدمات إلى الجناح الذي يقيم فيه نتنياهو.

ثانياً: في سنة ٢٠١٥ كانت العاصمة الاماراتية أبوظبي هي أول مدينة خليجية تستضيف ممثلية دبلوماسية للحكومة الإسرائيلية، وذلك عندما افتتحت مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا» التي تضم مكتباً اسرائيلياً، وبعدها بفترة وجيزة زار وزير البنية التحتية الاسرائيلي عوزي لانداو أبوظبي للمشاركة في المؤتمر الدوري للوكالة، ليتم بذلك تسجيل أول زيارة علنية لمسؤول اسرائيلي الى عاصمة خليجية.

ثالثاً: في ٢٠١٥ صوتت الإمارات بجانب مصر بالموافقة على عضوية إسرائيل في لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة.

رابعاً: في منتصف العام ٢٠١٧ زار رئيس المخابرات السعودية السابق أنور عشقي ومعه وفد سعودي

رفيع المستوى ضم أكاديميين ورجال أعمال، والتقوا خلال الزيارة بالمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية «دوري غولد» وأعضاء من الكنيست.

خامساً: في أواخر ٢٠١٧ تناقلت عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء عن قيام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بزيارة سرية إلى تل أبيب، مشيرة إلى أن هناك اتجاها واضحا لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات الجيدة بين اسرائيل وعدد من الدول العربية ومن بينها السعودية.

سادساً: في ٢٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨ زار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سلطنة عمان، والتقى بالسلطان قابوس بن سعيد في العاصمة مسقط، في أول زيارة لرئيس حكومة اسرائيلي الى دولة خليجية منذ قيام الدولة العبرية في العام ١٩٤٨.

سابعاً: في ٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٨ تم عزف النشيد الوطني الإسرائيلي في أبو ظبي للمرة الأولى في تاريخ منطقة الخليج، وذلك بعد أن أحرز أحد

الرياضيين الإسرائيليين الميدالية الذهبية في بطولة عالمية للجودو، كما كانت وزيرة الثقافة والرياضة الاسرائيلية ميري ريغيف تحضر المسابقة وأجهشت بالبكاء عندما سمعت النشيد الاسرائيلي.

ثامناً: في آذار/ مارس ٢٠١٩ تم عزف النشيد الوطني الإسرائيلي "هاتكفا" في قطر بعد فوز لاعب الجمباز الإسرائيلي أليكس شاتيلوف بميدالية ذهبية في كأس العالم للجمباز التي أقيمت في الدوحة.

اقتصاديا.. ماذا يعني التطبيع؟

يشكل التطبيع العربي مع اسرائيل فرصة سانحة للاقتصاد الاسرائيلي من أجل الاستفادة من المنطقة العربية وأسواقها التي تشكل مراكز استهلاكية مهمة، خاصة دول الخليج التي تضم أكبر وأغنى وأهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط، كما أن اسرائيل ظلت تكافح طوال السنوات الماضية من أجل الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز الذي تهيمن عليه بفضل

موانئها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وهنا نفهم أهمية اتفاقية مثل «معاهدة وادي عربة» بالنسبة لاسرائيل.

كما أن الفهم الاقتصادي للتطبيع يؤدي بنا بالضرورة الى أن نفهم ماذا تستفيد اسرائيل من الحرب في سوريا، وكيف تصل اسرائيل الى أسواق الخليج وكيف تستفيد من القدرة الانفاقية العالية التي يتمتع بها المستهلك الخليجي، وتبعا لذلك نفهم بالضرورة القيمة الاقتصادية العليا للانفتاح الخليجي على اسرائيل بالنسبة لتل أبيب التي وجدت فجأة أن نافذة من الجنة قد انفتحت أمامها بهذه الموجة من التطبيع.

وبالعودة الى البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الأردنية فان قيمة التبادل التجاري بين الأردن واسرائيل بلغت في العام ٢٠١٨ نحو ٢٦٤ مليون دينار أردني (٣٧٠ مليون دولار)، لكنها ظلت في انخفاض مستمر حتى وصلت في العام ٢٠١٧ الى ٩١ مليون دينار (١٢٧ مليون

دولار)، أي أن التبادل التجاري بين الأردن واسرائيل انخفض بنسبة ٦٥٪ خلال تسعة سنوات.

لكن الرقم الأهم الذي يظهر في بيانات دائرة الاحصاءات العامة في الأردن هو أن انحسار التبادل التجاري يعود بالأساس إلى انخفاض قيمة مستوردات الأردن من البضائع الإسرائيلية خلال الفترة المشار اليها بنسبة ٨٩ بالمائة، حيث بلغت قيمة المستوردات من البضائع الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨ نحو ١٤٦ مليون دينار (٢٠٤ ملايين دولار)، لتنخفض إلى ١٦ مليون دينار (٢٢ مليون دولار) عام ٢٠١٧.

ماذا يعني انهيار التبادل التجاري بين الأردن واسرائيل؟ وما الذي استجد؟.. ليس ثمة إجابة على هذا السؤال سوى أن الأسواق الخليجية ومعها بعض الأسواق العربية كانت تحصل على حاجتها من البضاعة الاسرائيلية عبر الأردن، حيث كانت الأردن دولة ممر لهذه الواردات ومن ثم يُعاد تصديرها الى دول الخليج، بينما بفضل العلاقات المباشرة بين دول الخليج

واسرائيل لم يعد ثمة حاجة لـ«الممر الأردني» وباتت البضاعة الاسرائيلية تصل الى المستهلك الأخير دون الحاجة للمرور بالأردن.

وبينما لم يعد الأردن يحقق أي مكاسب اقتصادية من سلامه مع اسرائيل، أو على الأقل تتراجع مكاسبه الاقتصادية، فان تل أبيب تواصل حصد الكثير من المكاسب الاقتصادية من جراء السباق العربي لتطبيع العلاقات، وإقامة علاقات مباشرة ومفتوحة وعلنية معها.

ونشرت صحيفة «ذي ماركر» تقريراً لها في العام ٢٠١٣ اعتمدت فيه على أرقام رسمية صادرة عن سلطة الضرائب الإسرائيلية لتكشف أن متوسط عدد الشاحنات التي حملت بضائع من وإلى الأردن عبر ميناء حيفا عام ٢٠١١ بلغ ٢٩٢ شاحنة في الشهر، أي حوالي ٣٥٠٠ شاحنة في ذلك العام. لكن هذا الرقم ارتفع في العام ٢٠١٢ ليصل متوسط عدد تلك الشاحنات شهريا الى ٥٣٣، أي ما يقارب ٦٤٠٠ شاحنة في ذلك العام، أما

في العام ٢٠١٣ فقد بلغ متوسط عدد تلك الشاحنات ٨٦٧ أي أكثر من ١٠ آلاف شاحنة في العام ٢٠١٣.

وينقل التقرير ذاته عن أحد المسؤولين في وزارة التعاون الإقليمي الإسرائيلية تقديره بأن توجه الموردين والمصدرين الأردنيين إلى ميناء حيفا يعني تحقيق أرباح بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل (٥٥ مليون دولار أمريكي) في السنة مقابل الرسوم والبنزين وغيرها من التكاليف.

وبطبيعة الحال فان الزيادة في الاعتماد على الموانئ الاسرائيلية تأتي في الوقت الذي أصبحت فيه الموانئ السورية معطلة بسبب الحرب، وبسبب إغلاق الحدود أصلاً بين الأردن وسوريا، ما يجعل الاطلالة الوحيدة على البحر المتوسط بالنسبة للبضائع الأردنية تتم من خلال الموانئ الاسرائيلية.

الخلاصة:

بالنظر الى المعطيات السابقة، وباستخدام المنهج الوصفي في التحليل النهائي يمكن القول إن الموقف العربي شهد تحولاً جذرياً خلال السنوات الماضية حيال تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وتدريجياً مع الزمن أصبح العرب في حالة تطبيع شبه جماعي مع اسرائيل والمقاطعة لم تعد واردة، لا بل إن الدول التي لا زالت تقاطع اسرائيل اليوم هي المعزولة عربياً، بعد أن تعرضت مصر لعزلة عربية في أواخر السبعينيات بسبب أنها أقامت علاقات مباشرة مع اسرائيل.

ويمكن في هذا الاطار تسليط الضوء على النتائج التالية:

أولاً: تميزت السنوات العشرة الأخيرة (٢٠١٠ حتى ٢٠١٩) بموجة تطبيع خليجي غير مسبوق مع اسرائيل، وهو ما شكل مرحلة جديدة واضافية في عملية الاختراق الاسرائيلي لمنظومة الأمن القومي

العربي، إذ بوصول اسرائيل الى دول الخليج، سياسياً واقتصادياً، لم يعد في العالم العربي أي هدف لم يصل اليه الاسرائيليون، كما أنه بهذا المستوى من التطبيع الخليجي والعربي فان اسرائيل تكون قد أخذت ما تريده من «مبادرة السلام العربية» دون أن تقدم شيئاً للجانب العربي مما يريده.

ثانياً: ثمة تطبيع عربي متصاعد في مختلف أنحاء العالم العربي وليس في منطقة الخليج وحدها، إذ بات واضحاً بأن الحكومات العربية تتهاون في عملية المقاطعة ولا تعاقب من يزور اسرائيل أو يقيم علاقات على أي مستوى من المستويات، ولذلك فان كثير من «المطبعين» العرب زاروا اسرائيل بشكل علني ولم يتعرضوا لأية مساءلة أو ملاحقة عند عودتهم الى بلادهم، وذلك على الرغم من وجود قانون عربي واضح وملزم صادر عن جامعة الدول العربية في هذا الصدد، ولكنه أصبح في حكم المنعدم حالياً.

ثالثاً: مقاوموا التطبيع على امتداد الوطن العربي الكبير يعانون من أزمة تعريف له، إذ متى تكون زيارة المسجد الأقصى تطبيعاً؟ ومتى تكون دعماً لصمود الشعب الفلسطيني؟ ومتى يكون استضافة متحدث اسرائيلي على شاشة تلفزيون عربي تطبيعاً ومتى لا يكون؟.. هذه أسئلة لا زالت بحاجة لاجابات واضحة ومحددة.

رابعاً: على المستوى الاقتصادي حققت اسرائيل الكثير من المكاسب من جراء التطبيع مع الدول العربية وخاصة الخليج، وفي الوقت ذاته تسببت بأزمة لاقتصادات عربية مثل الأردن الذي لا يزال مرتبطاً مع اسرائيل بمعاهدة سلام لكنه لم يعد يستفيد منها على المستوى الاقتصادي بسبب أن الأسواق العربية أصبحت مفتوحة ومستباحة أمام البضائع الاسرائيلية.

المراجع:

١- مجموعـة باحثيـن، اسـتراتيجية المقاطعة ضـد الاحتـلال الإسـرائيلي ونظـام الأبارتهايـد: الواقـع والطمـوح، الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسات، ٢٠١٨

٢- أبـو داود، فلسـطين: مـن القـدس الـى ميونيخ، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٩.

٣- الحملـة الفلسطينيـة للمقاطعة الأكـاديـميـة والـثـقـافـيـة لاسـرائـيـل http://www.pacbi.org

٤- محمـد عايش، متـى تكون زيـارة الأقصى تطبيعـاً، جريدة القدس العربـي، لندن، ٢٨ يناير ٢٠١٩.

٥- وكالة أنباء الأناضول، نتنياهو: التطبيع يجري مع العرب دون تقدم مع الفلسطينيين، ١٧ ديسمبر ٢٠١٨.

٦- موقـع عربي٤٨، وفـد مغربي تطبيعي يزور إسرائيل، ١٠ يونيو ٢٠١٨.

التغيرات الاستراتيجية
وصفقة القرن وتسارع التطبيع
مع الاحتلال

- **بقلم: فراس أبو هلال**

باحث وكاتب وصحفي

قبل البدء بإلقاء الضوء على خطوات تسارع التطبيع العربي مع دولة الاحتلال وارتباط ذلك في «صفقة القرن»، نستعرض بعض التغيرات الاستراتيجية التي أدت لتجهيز الأرضية للطروحات المتعلقة بالصفقة والتطبيع.

التغيرات الإقليمية خلال السنوات العشر الماضية:

أولا: هزيمة المرحلة الأولى من الثورات الشعبية العربية في عدة دول أهمها مصر، سوريا، اليمن وإلى حد ما ليبيا. هذه الهزيمة أدت إلى ظهور عدة ملامح صبغت السياسة في المنطقة، أهمها:

تقدم القوى التقليدية الحاكمة للمنطقة منذ «الاستقلال»، وتسيد «الثورة المضادة» لأجندة السياسة والمجتمع في العالم العربي.

تراجع الدور الشعبي الملتزم عموما بالقضية الفلسطينية، والمؤمن بمركزية الصراع العربي الإسرائيلي، والداعم للشعب الفلسطيني.

انشغال غالبية الشعوب العربية بالأزمات المحلية، وضعف الاهتمام بالقضايا القومية والإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين.

تصاعد ظاهرة "التوحش" لدى الأنظمة التقليدية، وزيادة القمع بشكل غير مسبوق، ما يعيق أي تحرك شعبي رافض للتوجهات المخالفة لنبض الشعوب تجاه فلسطين وغيرها من القضايا المصيرية.

انهيار الشرعية الشعبية لغالبية الأنظمة، ما دفعها للبحث عن شرعيات خارجية، واعتقادها أن البوابة الأسهل لذلك هي عبر تقديم تنازلات على حساب القضية الفلسطينية.

ثانيا: دخول عدة دول مهمة عربية إلى مرحلة «الدولة الفاشلة» أو على الأقل «الآيلة للفشل» أو «الهشة» لأسباب داخلية أو خارجية، وأهمها العراق، مصر، سوريا[١].

ثالثا: تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، وتبنيها لسياسة «عدم الانغماس» المباشر بها، والاعتماد على «وكلاء إقليميين» ما أدى إلى ظهور دول إقليمية تريد لعب دور أكبر من حجمها الجغرافي والسياسي والديمغرافي، وأهمها دولة الإمارات. لقد أدى ظهور القوى الجديدة غير المؤهلة لقيادة الإقليم إلى اعتمادها لمقاربة استراتيجية تعوض عن عدم أهليتها من خلال تبني كامل للاستراتيجية الأمريكية القائمة على ضمان تفوق دولة الاحتلال وإدماجها في المنطقة[٢].

(١) للاطلاع على مؤشر الدول الهشة الذي يصدره «صندوق السلام» http://fundforpeace.org/fsi/wp-content/uploads/2018/04/951181805-Fragile-States-Index-Annual-Report-2018.pdf

(٢) https://www.wsj.com/articles/americas-fading-footprint-in-the-middle-east-14444119
https://arabi21.com/story/894670

رابعا: انهيار منظومة العمل العربي ممثلة بالجامعة العربية، والتي كانت برغم ضعفها تضمن حدا أدنى من دعم القضية الفلسطينية، وتحافظ على الحد الأدنى من مقاطعة الاحتلال ودعم الشعب الفلسطيني.

خامسا: الانقسام الفلسطيني، والغرق أكثر فأكثر في مستنقع أوسلو، والذي أتاح للدول العربية التذرع بالانقسام وغياب مشروع وطني فلسطيني لتبرير التخلي عن القضية الفلسطينية والتسارع للتطبيع.

سادسا: تصاعد الأزمات العربية- العربية، وخصوصا بعد أزمة الخليج وحصار قطر، وهو ما أدى إلى توجه الدول المتصارعة إلى بذل أي جهد للحصول على دعم غربي ضد الخصوم، وتمثل هذا التوجه بشكل واضح بالتعامل مع اللوبيات الصهيونية، وشراء الأسلحة، وتقديم تنازلات على حساب القضية الفلسطينية. بالطبع كانت «الثمرة» الأساسية للتعامل مع اللوبيات الصهيونية هي «نصح» هذه الدول لكسب الدعم الأمريكي عبر بوابة التعاون مع دولة الاحتلال.

سابعا: تغيير عقيدة الأمن القومي لدى كثير من الدول العربية، ليصبح العداء مع دول إقليمية مثل إيران وتركيا مقدما على الصراع مع الاحتلال. وقد استفادت هذه الدول من سياسات إيران الخطرة والعدوانية ومن تصاعد القوة الناعمة والعسكرية أحيانا لتركيا في المنطقة العربية.

ثامنا: وصول ترامب إلى السلطة واعتماده سياسة خشنة ومفضوحة تجاه المنطقة تقوم على أساسين: ابتزاز الدول الغنية للحصول على المال عبر الاستثمار وشراء الأسلحة، والدعم غير المحدود وغير المشروط لدولة الاحتلال.

ترامب وصفقة القرن

أدى وصول ترامب إلى السلطة بالتوازي مع التغيرات الإقليمية المذكورة آنفا إلى تبني الرئيس الأمريكي خطة للوصول لحل للقضية الفلسطينية وفق ما بات يعرف بـ«صفقة القرن»، مستفيدا من الضعف العربي الناتج

عن هذه التغيرات، وللعمل على تعزيز قوته كرئيس يحقق «إنجازات» في السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من أن ما نشر عن صفقة القرن لا يزال في إطار التسريبات غير الرسمية، إلا أن من الواضح أنها تتكون من مرحلتين رئيسيتين:

الأولى: حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق الحل الذي بات يشكل قبولا لدى معظم التيارات الصهيونية وهو ما يسمى حل الثلاث دول بدلا من حل الدولتين، بمعنى «دولة إسرائيل- دولة أردنية تضم الضفة- مصر تضم غزة أو دولة في غزة مع جزء من سيناء». بالطبع لا يمكن الجزم بحقيقة الحل المطروح، ولكن ما يمكن تأكيده أن الجزء الأول من الصفقة هو إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية.

الثانية: إنهاء «حالة العداء» بين الدول العربية ودولة الاحتلال، وإقامة علاقات «طبيعية» وشاملة بين الطرفين، بناء على تحقيق الجزء الأول من الصفقة المتمثل بحل القضية الفلسطينية.

ويتماشى هذا الطرح من حيث التقسيم والتسلسل الزمني مع المبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت ٢٠٠٢، التي تعهدت بإقامة سلام عربي إسرائيلي بعد حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ وحدود ١٩٦٧. صحيح أن هناك اختلافا في تفاصيل الجزء الأول من الصفقة مع الجزء الأول من المبادرة العربية، ولكن كلا الطرحين يسعى لإقامة سلام وتطبيع عربي إسرائيلي بعد حل القضية الفلسطينية.

حل بدون الفلسطينيين؟

مع تزايد الحديث عن «صفقة القرن» والتسريبات التي ظهرت في الصحافة الغربية والعبرية عن تفاصيلها، أعلن الفلسطينيون رفضهم للصفقة. وحصل اتفاق على الرفض بين جميع الأطراف الفلسطينية الفاعلة، من السلطة، إلى حماس، إلى بقية الفصائل، إلى المستقلين ومنظمات المجتمع المدني.

أدى هذا الرفض إلى تحرك بعض الدول العربية في ظل أزماتها الداخلية وخصوصا أزمة «الشرعية» للحوار

مع إدارة ترامب، ومستشاره للشرق الأوسط جاريد كوشنر، لطرح فكرة فرض الحل على الفلسطينيين، بل البحث بإمكانية الحل «دون الفلسطينيين»، وبدأت تظهر للسطح طروحات مثل تصريحات محمد بن سلمان للصحافة الأجنبية، والتي تقول بأن الفلسطينيين يجب أن يقبلوا الحلول، ولا يستمروا بالرفض الدائم لأي حل.

وبحسب الصحافة العبرية، فقد قال ابن سلمان في تصريحات أمام المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة «وقال بن سلمان لمن التقاهم: «لقد أضاعت القيادة الفلسطينية على مدار الأربعين عاماً الماضية الفرصة تلو الأخرى، ورفضت كل الاقتراحات التي قدمت لها، آن الأوان لأن يقبل الفلسطينيون الاقتراحات المعروضة عليهم، وأن يقبلوا بالحضور لطاولة المفاوضات، أو فليصمتوا ويتوقّفوا عن الشكوى»[1].

(١) بن سلمان: القضية الفلسطينية ليست على رأس أولويات السعودية / (موقع العربي الجديد)

لم تنجح هذه الفكرة بسبب رفض دول عربية على ارتباط مباشر بالقضية الفلسطينية أو ترددها لأسباب داخلية، وكان موقف الأردن من نقل السفارة الأمريكية للقدس مؤشرا على عدم مقدرة النظام فيه على قبول الصفقة، لأنها تهدد «دور الأردن التاريخي» في القدس، كما أنها ستواجه برفض شعبي خصوصا من «تيار الهوية الأردنية» الذي تقوم أيدولوجيته أساسا ومحوريا على رفض فكرة «الوطن البديل»، التي يبدو أنها فكرة مركزية في «صفقة القرن». لم تعلن مصر رفضها الواضح والصريح للصفقة، بل إننا نعتقد أن نظام السيسي مؤهل ومستعد لقبولها، ولكن احتمال وجود بند التخلي عن أراض من سيناء كجزء من الصفقة يجعل من الصعب على أي رئيس مهما بلغت قوته وسلطته أن يفرضها على الشعب المصري وما تبقى من مجتمعها المدني، وربما على بعض قيادات المخابرات والجيش.

أدى الموقف الفلسطيني والأردني الرافض تماما للصفقة، والموقف المصري المتردد إلى تعثر الصفقة، وفشل تحقيق جزئها الأول المتمثل بحل القضية الفلسطينية.

النسخة المحدثة من صفقة القرن

بعد تعثر تحقيق أو فرض المرحلة الأولى من صفقة القرن (حل القضية الفلسطينية) للأسباب المذكورة آنفا، أصبح واضحا أن الإدارة الأمريكية وبعض دول المنطقة قررت الانتقال إلى المرحلة الثانية مباشرة، وهي التطبيع مع دولة الاحتلال وإقامة علاقات سياسية ورياضية وأمنية وتجارية بين الدول العربية، بالاستفادة من الوضع العربي الضعيف، ومن تراجع القوى الشعبية، وغيرها من التغيرات الجيواستراتيجية التي تلعب لصالح الاحتلال في الوقت الراهن.

وبهذا، تنتقل هذه الدول من صفقة بائسة مرفوضة شعبيا وحتى رسميا من بعض الدول، إلى صفقة أشد سوءا، وهي التطبيع دون حل يقبل به الفلسطينيون[1].

(١) انظـر تصريـح نتنياهـو عن إمكانيـة التطبيع دون تحقيق سـلام مع الفلسطينيين تحت عنوان (نتنياهو يتباهى بالتطبيع والإعلام يكشف زياراته السرية لدول عربية/ موقع الجزيرة الالكتروني)

التطويع قبل التطبيع!

قبل استعراض أهم مظاهر التطبيع بين الدول العربية ودولة الاحتلال، تجدر الإشارة إلى مرحلة تمهيدية للتطبيع، وهي الخطوة الأشد خطورة، لأنها تعمل وتسعى لتغيير عقيدة الأمن القومي عند الشعوب تبعا لتغييرها وحرفها عند بعض الأنظمة، ولأنها تهدف أيضا إلى «كي الوعي» العربي تجاه فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي عند الشعوب العربية المؤمنة بغالبيتها العظمى بمركزية الصراع مع الاحتلال.

وتشترك دول ومسؤولون رسميون بهذه المساعي مع أدوات إعلامية في وسائل الإعلام المؤممة بالدول العربية غير الديمقراطية، ويساندها بدعم رسمي جيوش من «ناشطي» وسائل التواصل الاجتماعي الذين يعملون بتوظيف من الدول وبدعم منها وبتوجيه مباشر من أجهزتها. ومن أهم مظاهر التطويع وكي الوعي تجاه مسألة التطبيع:

أولا: العمل على تضخيم صراعات إقليمية على حساب الصراع العربي الإسرائيلي، والتقليل من أهمية القضية الفلسطينية لصالح الصراع مع دول إقليمية وأهمها إيران وتركيا. صحيح أن هناك دول لها مشكلات حقيقية مع إيران، ولكن الصراع مع قوة إقليمية لا يعني إلغاء الصراع مع قوى أخرى، كما أن الصراع مع دولة تنتمي للمنطقة مهما كانت شدته لا يمكن أن يعلو على أهمية الصراع مع قوة احتلال إحلالية تهدف أساسا لتفتيت المنطقة وإضعافها وإلحاقها الدائم بالقوى الغربية التي لا تزال تلعب أدوارا إمبريالية «ناعمة» في المنطقة.

ومن الأمثلة على ذلك تصريحات ولي العهد السعودي مع جاريد كوشنير في اجتماع عقد في نيويورك والتي سربها الإعلام وفسرت على أنها تقليل من قضية فلسطين[١]، وزير الخارجية البحريني المتكررة في هذا الإطار[٢].

(١) mohammed bin salman has thrown the Plaestinians) (Under the Bus \ foreignpolicy.com

(٢) نشـر تحت عنوان (وزير خارجية البحريـن: مواجهة تهديد إيران أهم من القضية الفلسطينية/ موقع القدس العربي).

ثانيا: الإساءة للشعب الفلسطيني بهدف تحويله لعدو بدلا من شعب شقيق يستحق الدعم، واتهامه بالعمالة وبيع الأرض وغيرها من الاتهامات لتبرير التخلي عن قضيته. وقد ازدادت هذه الموجة من الاتهامات والإساءات مع حدة الاستقطاب العربي حول الملفات الساخنة والصراعات العربية- العربية أو الصراعات الداخلية، حيث أصبح الشعب الفلسطيني معرضا للوم بسبب زي موقف يتخذه كاتب أو مغرد فلسطيني ضد هذا الطرف أو ذاك، وأصبح الفلسطيني دون غيره من الشعوب ممنوعا عليه أن يكون له موقف من الشؤون العربية.

ثالثا: ترويج أن إسرائيل دولة طبيعية في المنطقة وأنها كأي دولة غيرها، وأن من حقها الدفاع عن نفسها، بهدف هز الوعي العربي الذي ينظر لها كدولة احتلال كولينيالي استيطاني وكرأس حربة للإمبريالية والاستعمار، ومن أمثلة ذلك تصريحات وزير الخارجية العماني يوسف بن العلوي لتبرير زيارة نتنياهو إلى

مسقط[١]، وتصريحات وزير خارجية الإمارات عن حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها ضد إيران[٢].

رابعا: الترويج لفكرة أن المقاومة إرهاب وخصوصا عبر وسم حركة حماس بالإرهاب، سواء في وسائل الإعلام والتقارير في الصحف والفضائيات الرسمية أو من خلال تصريحات رسمية، ولعل أخطر هذه التصريحات ما تضمنته مؤتمرات صحفية عديدة لوزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير من إدانة لحماس بالإرهاب والتطرف، بل وتبرير حصار قطر بذريعة أنها تدعم «حركات إرهابية مثل حماس»[٣]، إضافة لصدور أحكام «قضائية» مصرية تصنف حماس كحركة إرهابية[٤].

(١) https://www.youtube.com/watch?v=cil6npLg2Jo
(٢) نشـر بعنوان (وزير خارجية الإمارات يقر بحق إسـرائيل في الدفاع عن نفسها / وكالة الاناضول)
(٣) http://www.bbc.com/arabic/interactivity-43191600
(٤) نشـر بعنـوان (محكمـة مصريـة تقضـي بتصنيف حمـاس «منظمة إرهابية» / بي بي سي عربية)

خامسا: الترويج لفكرة أن الفلسطينيين مسؤولون عن الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من احتلال وإفقار وتجويع بسبب الانقسام، ويهدف هذا الخطاب لتبرئة الاحتلال من جرائمه، ولإقناع الشعوب العربية أو الفلسطينيين لا يستحقون الدعم، وبالتالي فإن التطبيع يصبح أمرا مفهوما ومقبولا.

سادسا: ترويج فكرة أن الفلسطينيين مارسوا التطبيع مع الاحتلال بعد اتفاقية أوسلو وبالتالي فإن تطبيع الدول العربية أصبح أمرا مقبولا، بل إنه في مصلحة الفلسطينيين.

ويحتوي هذا المنطق على مغالطتين: الأولى أن الشعب الفلسطيني واقع تحت الاحتلال، وهو مضطر بسبب هذا الاحتلال للتعامل اليومي مع البيروقراطية الإسرائيلية، ومع رفضنا لاتفاقية أوسلو وما قادت إليه من تطبيع وتنسيق أمني معيب ومضر بالمصلحة الفلسطينية إلا أن تشبيه الدول العربية «المستقلة» بالشعب الفلسطيني تحت الاحتلال هو تشبيه غير صحيح لأن خيارات الشعوب المحتلة وضرورات حياتهم

اليومية ليست كخيارات وضرورات الدول المستقلة.

أما المغالطة الثانية فهي الترويج للتطبيع كمصلحة فلسطينية، وهذا يتناقض حتى مع التصريحات والدراسات الإسرائيلية التي تروج يوميا إلى أن التطبيع والعلاقات المتصاعدة بين الاحتلال والعرب هي مصلحة قومية إسرائيلية، كما يتناقض مع مطالبة السلطة الفلسطينية -التي يستخدم تطبيعها مع الاحتلال كمبرر للتطبيع العربي- للجامعة العربية بالضغط لوقف التطبيع العربي مع الاحتلال[1].

إن محاولة تطويع الشعوب العربية وكي وعيها لقبول التطبيع هي المرحلة الأخطر من التطبيع مع الاحتلال، لأن ما تسعى له دولة الاحتلال وبعض الأنظمة العربية هو التطبيع الشعبي وليس التطبيع الرسمي فقط، ولذلك فإنها تعمل على جعل فكرة التطبيع مقبولة شعبيا كمقدمة لتنفيذها عمليا.

(١) https://arabi21.com/story/1133096
https://arabi21.com/story/1140464

مظاهر التطبيع العربي الإسرائيلي

يمكن تقسيم التطبيع المتسارع إلى خمسة أقسام رئيسية، بعضها غير مباشر، وآخر مباشر في مجالات متعددة:

أولا: التطبيع غير المباشر المدعوم من الدول، عبر أدوات إعلامية و«نخب» سياسية: والمقصود بهذا النوع هو المشاركات الإعلامية في وسائل الإعلام العبرية، وزيارات إعلاميين أو مسؤولين سابقين تحت مسميات «باحثين ورؤساء مراكز دراسات وغيرها». ولا يمكن لمثل هذه المشاركات أو الزيارات إلا أن تكون موجهة أو على الأقل «مقبولة» من قبل الدول والأنظمة، لأنها تحدث من قبل شخصيات تنتمي لدول قمعية شمولية تسيطر تماما على الإعلام وتوجهه وتؤممه تماما، ولا يعقل أن تمتلك هذه الشخصيات قرارا مستقلا في مثل هذه الدول.

من الأمثلة على ذلك: مشاركات باحثين سعوديين في الإعلام الإسرائيلي (عبد الحكيم حميد)، وزيارات مسؤول

سعودي سابق هو اللواء أنور عشقي لدولة الاحتلال، وزيارات إعلاميين مصريين إلى تل أبيب، وغيرها.

ثانيا: التطبيع «الناعم»، عبر الرياضة والتجارة، ومن أمثلة ذلك مشاركة فرق رياضية إسرائيلية في قطر والإمارات، وزيارة مسؤولين رياضيين و»ثقافيين» من دولة الاحتلال لدول عربية عبر بوابة الرياضة والمؤتمرات الدولية مثل زيارة وزيرة الثقافة «الإسرائيلية» المتطرفة ميري ريغيف للعاصمة الإماراتية أبو ظبي في أكتوبر ٢٠١٨، والاحتفاء بها بشكل غير مسبوق أثناء الزيارة[١]، وزيارة وزير الطاقة الإسرائيلي سيلفان شالوم للإمارات عدة مرات منها عام ٢٠١٤ و ٢٠١٦ [٢].

ثالثا: لقاءات بين مسؤولين عرب وإسرائيليين سابقين أو حاليين عبر بوابة المشاركة في مؤتمرات دولية، في دول غربية وحتى إسرائيلية، ومن بينها

(١) نشـر بعنوان (لأول مرة، وزيرة إسرائيلية تقوم بزيارة رسمية لمسجد الشيخ زايد في أبو ظبي / http://ar.timesofisrael.com)
(٢) نشـر بعنوان (وزير الطاقة الاسـرائيلي يزور الامارات للمشـاركة في مؤتمر حول الطاقة/ http://almasalah.com)

لقاءات متعددة بين مسؤولين أمنيين وسياسيين سابقين من دولة الاحتلال وتركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودي السابق[١]، ولعل أخطر الأمثلة على هذا النوع مشاركة مسؤولين عرب وفلسطينيين حاليين وسابقين في مؤتمر في مؤتمرات هيرتسيليا التي تبحث في المخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي.

رابعا: التعاون في مجالي الأمن والتجسس بين دول عربية ودولة الاحتلال، مع الإشارة إلى أن عمليات التجسس التي ساعدت فيها شركات مرتبطة بجيش الاحتلال كانت موجهة في غالب الأحيان ضد دول عربية أو معارضين سياسيين في الدول العربية[٢].

خامسا: لقاءات وزيارات سياسية على مستويات عليا بين مسؤولين عرب وإسرائيليين، لعل أهمها زيارة رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عمان واجتماعه مع السلطان قابوس في تشرين أول/

(١) نشـر بعنوان (التطبيع السعودي الإسرائيلي مستمر: تركي الفيصل يلتقي هليفي بنيويورك/ موقع عرب ٤٨)

(٢) نشـر بعنـوان (Israeli Software Helped Saudis Spy on Khashoggi, Lawsuit Says/ https://www.nytimes.com)

أكتوبر ٢٠١٨ [١]، والمشاركة العربية الواسعة مع إسرائيل في مؤتمر وارسو الأمني في شباط/ فبراير الماضي ٢٠١٩[٢]، واجتماعات رئيس المخابرات السوداني «صلاح غوش» مع مسؤولين إسرائيليين[٣].

أهداف الأنظمة العربية من التطبيع

تسعى الأنظمة العربية التي تسارع في خطوات التطبيع إلى تحقيق عدة أهداف تتعلق جميعها بمصالح الأنظمة لا بمصلحة الدول ولا أمنها القومي، وأهم هذه الأهداف:

أولا: محاولة تعبئة الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة «بوعي» في المنطقة، والتي تسعى من خلاله لإحلال «وكلاء إقليميين» يحققون مصالحها. وتدرك بعض الأنظمة العربية أن المصالح الأمريكية

(١) نشـربعنوان (نتنياهـو يزور سـلطنة عمان لبحث «سـبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط»/ https://ara.reuters.com)

(٢) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47224800

(٣) نشـر بعنـوان (EXCLUSIVE: Sudanese spy chief ‹met head of Mossad to discuss Bashir succession plan›/ https://www.middleeasteye.net)

في المنطقة تقوم على ثلاث أسس: إسرائيل، النفط، ومكافحة الإرهاب، ولذلك فإنها تسعى للحصول على دور كبير كـ»وكيل إقليمي» للولايات المتحدة عبر تبني مصالحها بالتطبيع مع الاحتلال ومحاولة إدماجه بالمنطقة، وتأمين أسعار رخيصة للنفط، وادعاء محاربة الإرهاب وتوسيع مفهومه ليشمل حركات المقاومة.

ثانيا: البحث عن شرعية خارجية في ظل سقوط أو تآكل الشرعية الشعبية، وتعزيز آمال بعض الساعين للسلطة بتحقيق أهدافهم من خلال مغازلة الولايات المتحدة عبر البوابة الإسرائيلية. من أمثلة ذلك رئيس الانقلاب في مصر عبد الفتاح السيسي الذي لعبت اللوبيات الصهيونية دورا في دعمه أمريكيا[١]، وولي العهد السعودي الساعي لتثبيت مستقبله كملك للبلاد[٢]، إضافة لطامحين جدد بالسلطة مثل رئيس

(١) نشـر بعنـوان (EXPERTS: ISRAEL SHOULD LOBBY FOR SISI – BUT QUIETLY/ https://www.jpost.com)

(٢) نشـر بعنوان (MBS meets AIPAC, anti-BDS leaders during US visit/ https://www.aljazeera.com)

نشـر بعنـوان (Saudi crown prince described journalist as a dangerous Islamist in call with White House, officials say/ www.washingtonpost.com)

المخابرات السودان صلاح غوش[1]، ويمكن وضع وزير الخارجية العماني يوسف بن العلوي ضمن هذه القائمة.

ثالثا: الحصول على دعم أمريكي في مواجهة خصوم وأعداء إقليميين وخصوصا إيران، بمقابل التضحية بالقضية الفلسطينية.

رابعا: الاستفادة من القدرات الإسرائيلية في مجال الأمن الإلكتروني والتجسس، بهدف استخدامها ضد خصوم إقليميين أو معارضين سياسيين في الداخل والخارج.

الأهداف الإسرائيلية الأمريكية من التطبيع

تسعى دولة الاحتلال لتحقيق عدة أهداف من التطبيع، بعضها سياسي آني لرئيس الحكومة الحالية، وبعضها -وهو الأهم- استراتيجي متربط بالأمن القومي للاحتلال، وهذه هي أهم الأهداف:

(١) نشـر بعنـوان (EXCLUSIVE: Sudanese spy chief ‹met head of Mossad to discuss Bashir succession plan›/ https://www.middleeasteye.net)

أولا: يسعى رئيس حكومة الاحتلال الحالي بنيامين نتنياهو لتحقيق أهداف سياسية داخلية من خلال الترويج أن حكومته حققت أفضل علاقات مع الدول العربية في تاريخ الاحتلال، وقد صرح عدة مرات عن هذه العلاقات في إطار الدعاية السياسية للاستهلاك الداخلي[1].

ثانيا: توسيع العلاقات بين الاحتلال ودول العالم التي كانت مناصرة تاريخيا للشعب الفلسطيني، عبر الترويج لفكرة أن العرب والفلسطينيين يقيمون علاقات واسعة مع الاحتلال ما يبرر إنهاء أي تحفظ من قبل دول العالم، إضافة إلى إنهاء محاولات نزع الشرعية في العالم من قبل منظمات المقاطعة ومؤسسات المجتمع المدني، وهي قضية غاية في الأهمية ستتحدث عنها الدكتور حواش في ووقته بتوسع وتخصص أكبر.

(١) نشـر بعنـوان (نتنياهـو يتباهى بالتطبيـع والإعلام يكشـف زياراته السـرية لدول عربية/ https://www.aljazeera.net)

ثالثا: إنهاء حالة الرفض الشعبي العربي لدولة الاحتلال، بما يقلل المخاوف الأمنية والسياسية الناتجة عن حالة الرفض هذه.

رابعا: فتح الأسواق العربية للمنتجات الإسرائيلية وخصوصا في مجال التجسس والأمن السيبراني، بما يعود على الاحتلال بفوائد اقتصادية أولا ثم بفوائد أمنية من خلال سيطرة شركاتها على مجال التجسس السيبراني في المنطقة.

خامسا: يبقى الهدف الأكبر هو إيجاد تحالف عربي-إسرائيلي عسكري وسياسي يتم توجيهه ضد إيران تحديدا، وهو ما أطلق عليه في أكثر من مناسبة اسم «ناتو عربي إسرائيلي»[1]. ويسعى هذا الناتو الذي تحاول إدارة ترامب تشكيله إلى إقامة تحالف عسكري لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين العرب وإسرائيل للمساعدة في مواجهة «العدو المشترك، إيران».

(١) نشـر بعنوان (U.S., Middle East Allies Explore Arab Military Coalition/ https://www.wsj.com/)

ترجمة عربية https://arabi21.com/story/985656

ويتوقع أن التحالف سوف يحاكي البند الموجود في حلف شمال الأطلسي الخاصة بالدفاع المشترك، والذي تقضي بأن الهجوم على أي عضو من أعضاء التحالف سيعتبر هجوما على جميع أعضائه.

الخلاصات:

شهدت المنطقة العربية عدة تغيرات استراتيجية داخلية وإقليمية ودولية، أدت إلى تراجع أهمية القضية الفلسطينية رسميا وإلى حد ما شعبيا.

استغلت أنظمة عربية بعض التغيرات الإقليمية من أجل التقدم بخطوات تطبيعية مع الاحتلال، بالاستفادة من ضعف الحالة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، وتصاعد المشاغل المحلية لدى كل شعب عربي على حدة.

تقدمت الولايات المتحدة في ظل الضعف العربي والتغيرات الإقليمية بصفقة القرن، التي تسعى

لتصفية القضية الفلسطينية والانتقال لسلام وتطبيع عربي إسرائيلي شامل، ومع تعثر التصفية انتقلت الرؤية الأمريكية للمرحلة الثانية من الصفقة وهي التطبيع دون تحقيق المرحلة الأولى وهي حل القضية الفلسطينية.

تشمل الخطوات التطبيعية إجراءات غير مباشرة عبر أذرع إعلامية، وعلاقات اقتصادية وأمنية، ولقاءات سرية وعلنية بين مسؤولين عرب وإسرائيليين سابقين وحاليين.

تتبنى بعض الدول العربية أجندات إعلامية رسمية وموازية لتطويع الشعوب وكي وعيها تجاه فلسطين، بالإساءة للشعب والقضية، وتبرير التخلي عنها، والتقليل من أهميتها.

تسعى الأنظمة العربية عبر التطبيع لتحقيق أهداف ضيقة تتعلق بشرعيتها وبقائها في الحكم ودورها في المنطقة، بينما تسعى دولة الاحتلال للاستفادة

في تثبيت شرعيتها كدولة طبيعية ومواجهة حملات نزع الشرعية، واقتحام الأسواق العربية، وغزو المجال الأمني.

الهدف الأساسي من التطبيع أمريكيا وإسرائيليا هو تشكيل "ناتو عربي-إسرائيلي" يتعاون سياسيا وأمنيا وعسكريا في مواجهة أعداء مشتركين مثل "إيران".

هل التطبيع العربي مع إسرائيل يؤثر على حركة التضامن الدولي مع الفلسطينيين؟

- **بقلم: د. كامل اسحق الحواش**

رئيس حملة التضامن مع فلسطين

خلفية

مع توجه المزيد من الدول العربية لتسخين العلاقات مع إسرائيل أو تطبيعها، هناك تساؤل مشروع عن مدى او امكانية تأثيره على حركة التضامن المتنامية مع الشعب الفلسطيني خارج العالم العربي. فقد كان الفلسطينيون تقليدياً يعتبرون من المسلمات دعم العالم العربي والإسلامي لقضيتهم العادلة، لكن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب عطلت ذلك من خلال تقديم إسرائيل ليس كعدو للدول العربية ولكن كحليف محتمل ضد إيران.

لقد قَلَبت عملية السلام رأسا على عقب. في حين أن مبادرة السلام العربية تقوم على التطبيع بين العالم العربي والإسلامي بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، فإن الإدارة الأمريكية تدفع العالم العربي إلى التطبيع أولاً، ويبدو ان محاولاتهم تؤول الى النجاح.

فبدلا عن ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل

لتغيير سياساتها العنصرية والقمعية، ربما من خلال المقاطعة، تعرضت الدول العربية لضغوط من الولايات المتحدة لحضور مؤتمرها الأخير عن الشرق الأوسط في وارسو. كان الغرض المعلن من المؤتمر هو «تعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط». ومع ذلك، كانت نتيجتها الرئيسية هي كسر المحرمات بجلب ١٢ وزير خارجية عربي للجلوس في نفس القاعة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. الفلسطينيون الذين قطعوا كل العلاقات مع الإدارة الأمريكية بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدسة قاطعوا المؤتمر.

من المهم بالطبع أن نلاحظ أن الأردن ومصر طبعتا العلاقات مع إسرائيل من خلال اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٩) ووادي عربة (١٩٩٤) ولكن من المعترف به على نطاق واسع أن اتفاقيتي السلام لم تجلب التطبيع بين المصريين أو الأردنيين مع الإسرائيليين.

كما أدت اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) للتطبيع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في حين أن الاتفاق كان من المفترض أن يسفر عن إنشاء دولة فلسطينية في عام ١٩٩٨، إلا أن إسرائيل تخلت عن هذا الالتزام، بينما استخدمتها لدمج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصادها، مما جعل الفلسطينيين يعتمدون بشدة على السلع والخدمات الإسرائيلية. كما سمحت «اتفاقية باريس» لإسرائيل بجمع الضرائب نيابة عن السلطة الفلسطينية فزودها ذلك بسلاح اقتصادي تستغله لأغراض سياسية. وكان قرارها الأخير باقتطاع جزء من الضرائب اداة للضغط على الفلسطينيين لإنهاء مدفوعات الرعاية الاجتماعية لعائلات السجناء والذين قتلوا على أيدي إسرائيل نتيجة للنزاع. مما دعى لرفض السلطة استلام اي مبلغ من مستحقاتها احتجاجا على القرار.

مقاطعة جامعة الدول العربية لإسرائيل

المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل هي استراتيجية تبنتها جامعة الدول العربية والدول الأعضاء

فيها لدعم الفلسطينيين، وتحديداً وقف كل التجارة معها، تم في وقت لاحق فرض مقاطعة ثانوية، لمقاطعة الشركات غير الإسرائيلية التي تتعامل مع إسرائيل، وفي وقت لاحق تضمنت المقاطعة الثالثة إدراج الشركات التي تتعامل مع الشركات الأخرى التي تتعامل مع إسرائيل في القائمة السوداء.

في حين أن أصول هذه المقاطعة كانت قبل إنشاء إسرائيل، فقد تم إضفاء الطابع الرسمي عليها وفرضها من قبل جميع الدول العربية بعد إنشاء إسرائيل وكان لها تأثير كبيرعلى اقتصاد إسرائيل، وخاصة عندما كان لها تأثير على الكيانات التي تتعامل مع إسرائيل وليس فقط الشركات الإسرائيلية.

ومع ذلك، فإن مزيجاً من معاهدات واتفاقيات السلام، ادى الى نهاية المقاطعة العربية الرسمية عقب اتفاق أوسلو، ولم يتبقَ سوى حفنة من الدول التي التزمتت بها. ومع ذلك، في أعقاب الفشل الذريع لعملية أوسلو للسلام في إنهاء الصراع بين إسرائيل

والفلسطينيين، واستخدام إسرائيل لمحادثات السلام كغطاء لتوسيع مستوطناتها غير القانونية، أُعيد إحياء المقاطعة من نوع ما، هذه المرة دعا إليها المجتمع المدني الفلسطيني من خلال حركة منظمة.

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS)

تم إطلاق حركة (BDS) عام ٢٠٠٥ من قبل ١٧٠ منظمة مجتمع مدني منها النقابات العمالية الفلسطينية والأحزاب السياسية وشبكات اللاجئين والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية ولجان المقاومة الشعبية وغيرها من هيئات المجتمع المدني الفلسطينية. استُلهمَ الأمر من المقاطعة ضد جنوب إفريقيا، التي لعبت دوراً رئيسياً في تصنيف نظام الفصل العنصري كدولة منبوذة وتزويد مؤيدي مناهضة الفصل العنصري بأداة للضغط على الحكومة آنذاك. من المعترف به على نطاق واسع أن مقاطعة جنوب إفريقيا ساهمت في سقوط النظام.

كان مشهد نيلسون مانديلا، الذي وصفته الحكومات الغربية يوما ما إرهابيا، وهو يترك السجن بعد ٢٥ عاما من الحبس، وفي النهاية تم انتخابه رئيساً لجنوب إفريقيا الخالية من الفصل العنصري مصدر إلهام للفلسطينيين.

المطلب الأساسي لحركة (BDS) الفلسطينية هو الحرية والعدالة والمساواة. تدعم (BDS) مبدأ بسيطاً وهو أن للفلسطينيين الحق في التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها باقي البشر، مطالبها المحددة لإسرائيل هي:

- إنهـاء احتلالها واسـتعمارها لجميع الأراضي العربية وتفكيك الجدار.
- الاعتـراف بالحقوق الأساسـية للمواطنين العـرب الفلسـطينيين فـي إسـرائيل في المساواة الكاملة.

- احتـرام وحمايـة وتعزيـز حـق اللاجئيـن الفلسـطينيين فـي العودة إلـى ديارهم وممتلكاتهـم على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة ١٩٤.

من الجدير ذكره أن هذه المطالب الثلاثة قانونية وأخلاقية ولكن إسرائيل ومؤيديها وصفوها بالمعادية للسامية.

وتتضمن المقاطعة سحب الدعم لإسرائيل والشركات الإسرائيلية والدولية التي تشارك في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وكذلك المؤسسات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية المتواطئة.

وتحث الحملة المصارف والمجالس المحلية والكنائس وصناديق المعاشات التقاعدية والجامعات على سحب الاستثمارات من جميع الشركات الإسرائيلية ومن الشركات الدولية المشاركة في انتهاك الحقوق الفلسطينية.

وتضغط الحملة على الحكومات للوفاء بالتزاماتها القانونية بمسائلة إسرائيل بما في ذلك عن طريق إنهاء التجارة العسكرية واتفاقيات التجارة الحرة وطرد إسرائيل من المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة والفيفا.

في حين أن إسرائيل ترفض BDS لإدعائها بأنها غير مؤثرة، الا انها أنشأت وزارة خاصة لمواجهتا وزودتها بملايين الشواكل. كما تقوم بتشويه سمعة من يدافعون عنها ، بل تحاول دفع حلفائها مثل الولايات المتحدة لتجريمهم. يتم الترويج ل BDS من قبل عدد من منظمات التضامن الرئيسية في الغرب وتتزايد فعاليتها. ومع ذلك ، فإن التطبيع العربي مع إسرائيل يوفر لإسرائيل وأنصارها غطاء للتشكيك في دوافع مساندیها الحقيقية.

دور حركات التضامن في مساندة الفلسطينين وحقوقهم

تحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع

الشعب الفلسطيني في ٢٩ نوفمبر. تم اعتماد ذلك في أواخر السبعينيات لتتزامن مع تاريخ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ والذي أصبح يعرف باسم قرار التقسيم. ينص هذا القرار على إقامة «دولة يهودية» و»دولة عربية» في فلسطين، مع اعتبار القدس ذات صفة خاصة في ظل نظام دولي خاص. الواقع أن من بين الدولتين اللتين كان المفروض انشاؤهما بموجب هذا القرار، هناك دولة واحدة فقط ، إسرائيل ، ظهرت حتى الآن.

لقد تطور مفهوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في مختلف الشعوب مع تصاعد البطش الإسرائيلي والظلم وحرمان الفلسطينيين من من استعادت حقوقهم. وتزايد وعي العالم لذلك.

يتمثل جوهر عمل معظم منظمات التضامن في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتنفيذ القانون الدولي. بينما تختلف الأهداف والغايات المحددة ، فإن معظم المنظمات تتفق على ذلك كأساس لتضامنها. بشكل عامز وهم عموماً لا

يتخذون موقفا بشأن ما يمكن أن يكون عليه حل النزاع ، خاصة فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي أن يكون بدولتين ، كما اتفق المجتمع الدولي على نطاق واسع ، أو دولة واحدة مع حقوق متساوية لجميع الذين يعيشون في فلسطين التاريخية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

يدور عمل حركات التضامن حول توعية المواطنين واجراء فعاليات تدعم القضية من خلال:

- المحاضرات والندوات والمؤتمرات والمناشير.
- المظاهرات والتجمعات والوقفات الاحتجاجية.
- الضغط على صانعي القرار ، بما في ذلك أعضاء البرلمان والحكومات لوضع سياسات تدعم الحقوق الفلسطينية.

- تسهيل زيارات فلسطين للنشطاء لمراقبة الوضع على أرض الواقع ومشاركة روايتهم الخاصة للأوضاع مع الجمهور.

- وضـع ترتيبات توأمة بيـن القرى والبلدات والمدن في فلسطين ودولهم الأم.

- أخذ زمام المبادرة في أشكال التضامن من الشـعب الفلسطيني بعد اسـتقائها مما يطالب به الفلسطينييون.

في السنوات الأخيرة ، تبنت بعض المنظمات أيضًا دعوة BDS ، بينما لم تعتمدها منظمات أخرى.

من بين الظواهر الإيجابية في السنوات الأخيرة هي زيادة دعم الحقوق الفلسطينية بين اليهود المعادين للصهيونية وبالذات في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. كان هذا ملحوظًا بشكل خاص بين الشباب الأمريكي، الذين أظهروا صلابة في حرم الجامعات الأمريكية سواء كانوا يعملون داخل أو يدعمون

مجموعات «العدالة من أجل فلسطين».

أمثلة على منظمات التضامن

حملة التضامن مع فلسطين (Palestine Solidarity Campaign)

مثال على منظمات التضامن هذه هي حملة التضامن مع فلسطين (PSC) التي تتخذ من لندن مقراً لها. تأسست PSC في عام ١٩٨٢ أثناء الاستعداد للحرب الإسرائيلية الأولى على لبنان. إنها منظمة ديمقراطية قائمة على العضوية. وتشمل عضوية اللجنة واللجنة التنفيذية أعضاء من الجالية اليهودية المعادية للصهيونية في بريطانيا.

ويتم تنفيذ أعمال تضامن (PSC) من خلال مكتبها في لندن وأكثر من ٥٠ فرعا في جميع أنحاء إنجلترا وويلز واسكتلندا.

وتقوم (PSC) بحملات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وللسلام والعدالة لكل من يعيشون في المنطقة.

تم إنشاء PSC على وجه التحديد:

- لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وكفاحه لتحقيق هذه الحقوق.
- ضد الاضطهاد والحرمان الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.
- تشجيع المجتمع المدني الفلسطيني لدعم الحقوق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- معارضـة الاحتـلال الإسـرائيلي وعدوانه على الدول المجاورة.
- مـن أجـل حـق تقريـر المصير للشـعب الفلسطيني.

- من أجل حق عودة الشعب الفلسطيني
- للانسـحاب الفوري للدولة الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية المحتلة.
- لمواجهة العنصرية ، بما في ذلك التحامل المعـادي لليهـود وكراهيـة الإسـلام ، والطبيعـة العنصريـة والصهيونية للدولة الإسرائيلية.

وتشمل الأنشطة اللوبي السنوي للبرلمان والتذكير بالأحداث السنوية الرئيسية بما في ذلك النكبة والمظاهرات ضد الحروب الإسرائيلية على غزة في ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤، والتي جلب آخرها ما يقدر بنحو ٢٥٠ ألفاً إلى شوارع لندن.

في السنوات الأخيرة ، يتمثل أحد العناصر الرئيسية لعمل PSC في الترويج لحملة BDS. وقد عملت على تنسيق حملات المقاطعة في المملكة المتحدة

ضد شركات محددة متواطئة في الاحتلال، بما في ذلك Veolia وG4S. وتستهدف حالياً (HSBC) التي تطالبه بإنهاء استثماراته في الشركات العاملة في تجارة الأسلحة مع إسرائيل. كان من بين آخر انجازاته قرار البنك بسحب استثماااته من شركة (ELBIT) الإسرائيلية لصناعة الأسلحة.

صوت اليهود من أجل السلام (Jewish Voice for Peace)

في حين تم إنشاء منظمات يهودية مؤيدة للسلام في الولايات المتحدة لمواجهة المنظمات المؤيدة لإسرائيل مثل AIPAC ، فإن صوت اليهود من أجل السلام (JVP) من ابرزها ليس فقط لكونها داعمة للحقوق الفلسطينية ولكن أيضًا لتبني BDS كأداة للضغط على إسرائيل كأداة لتحقيق هذه الحقوق.

تصف JVP نفسها بأنها «تجمع متنوع وديمقراطي من الناشطين اليهود مستوحى من التقاليد اليهودية للعمل معاً من أجل السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق

الإنسان لدعم تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين للأمن وتقرير المصير» وتقول انها «تسعى لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية». ولكن يقول منتقدوها انها تجمع المعارضة اليهودية وتعمل على تقويض الدعم الشعبي لإسرائيل.

JVP تعارض الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نشرت مقالات تنتقد ما تصفه «بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل كل يوم». إنها «لا تؤيد حل الدولة الواحدة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ولا حل الدولتين». وتدعم حق الفلسطينيين في العودة بينما تعارض قانون العودة والهجرة اليهودية إلى إسرائيل. كما تدعم المنظمة المقاطعة ضد إسرائيل من خلال حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS).

آثار التطبيع العربي على حركات التضامن

من المفارقات إلى حد ما أن التطبيع بين العالم العربي وإسرائيل آخذ في الازدياد بينما تتطور حركة التضامن لدعم الحقوق الفلسطينية بشكل سريع وخاصة دعم حركة BDS والترويج لها في ظل استمرار القمع الإسرائيلي للفلسطينيين وترسيخ الاحتلال.

الفلسطينيون بحاجة إلى الوحدة والدعم العربيين من أجل ممارسة أقصى قدر من الضغط على إسرائيل وأن تنمو حركة التضامن الدولي من حيث الحجم والفعالية لتزيد الضغط.

حركة المقاطعة، المنسقة جيدا من فلسطين من قبل اللجنة الوطنية للمقاطعة (BNC) ، مبنية على المقاومة والصمود الفلسطيني وكذلك على الدعم والوحدة العربية وإعادة المقاطعة الرسمية لإسرائيل. الا أن التطبيع يقلل من الضغط على إسرائيل. بالذات للوصول إلى النقطة التي ستفرض فيها

الحكومات الجزء ‹S› من BDS ، أي العقوبات التي قد تفرضها الدول.

الأمر ليس متعلقاً بالتطبيع العربي فحسب. أوضحت السلطة الفلسطينية ، من خلال رئيسها محمود عباس، أنها لا تؤيد مقاطعة إسرائيل ، وإنما تؤيد المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فقط. وبعبارة أخرى ، لم تعتمد نداء BDS الكامل.

ثانياً ، التطبيع من قبل الدول العربية ، لا يتعارض فقط مع دعوة الفلسطينيين إلى BDS ، بل يضعف الحجج التي قد تستخدمها حركات التضامن دولياً لإقناع الجمهور في كل بلد بأن BDS هي الطريقة الأكثر فعالية ليس لإظهار التضامن فحسب ، بل الضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها. أما بالنسبة إلى BDS لإجبار إسرائيل على تغيير مسارها ، فيتطلب اعتماد أوسع نطاق ممكن في جميع أنحاء العالم. إن التطبيع يضعف التأثير ويستخدمه مؤيدو إسرائيل للإدعاء بأن مؤيدي BDS يتابعون أجندتهم المعادية لإسرائيل أو

بالتحديد ضد اليهود أو معادات السامية. ويمكنهم ايضا اتهام مؤيدي BDS في الغرب بمحاولة أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين ، بل من إخوانهم العرب.

بالإضافة إلى ذلك ، في الوقت الذي ينمو فيه التطبيع العربي تحت ضغط من إدارة ترامب ومحاولاتها المنحازة لتصفية القضية الفلسطينية ، لا سيما من خلال الأعمال الانفرادية ، تضغط بعض الدول العربية بشكل متزايد على الفلسطينيين للتخلي عن الحد الأقصى لإيجاد حل مقبول للنزاع. ومن الأمثلة على ذلك رد الفعل العربي على اعتراف ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل وانتقال السفارة إلى القدس الغربية في وقت قياسي. كما قالت سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة ، نيكي هالي ، «السماء لم تسقط». نعم ، كانت هناك بعض المظاهرات في بعض العواصم العربية ولكن لغة الإدانة للحكومات العربية كانت ضعيفة وغير مؤثرة. ادعى وزير الخارجية البحريني ، أن نقل السفارة الامريكية للقدس الغربية

يتماشى مع ما هو متوقع عند التوصل للسلام. كان ذلك مقبولا له مع ان دولا غربية عديدة ادانت القرار. كما ادان النشطاء ذلك القراروصفينه بأنه متحيز وغير قانوني.

الجانب الآخر المهم من تأثير التطبيع هو أنه يقوض المنطق الذي التزمت به حركات التضامن ، وهو أنه يجب على إسرائيل أن تنهي تحديها للقانون الدولي واحتلالها غير القانوني وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني قبل أن تتمتع بمعاملتها على أنها «حالة طبيعية». تطبيع الدول العربية أدار مبادرة السلام العربية رأساً على عقب. حيث تعتقد حركات التضامن أن الضغط على إسرائيل هو وحده الذي سيحدث التغيير. ولم يشرح العرب المطبعون تصورهم لكيفية مساهمة التطبيع في دعم الفلسطينين لاستعادة حقوقهم المسلوبة.

وهذا يجعل مهمة الضغط على الحكومات الغربية لتغيير السياسة لصالح الفلسطينيين أكثر صعوبة ، لا سيما مع هذا اللوبي القوي المؤيد لإسرائيل الذي

يعمل في العواصم الغربية الرئيسية. إذا كان العرب يسخنون العلاقات مع إسرائيل ، فكيف يمكن لحركات التضامن أن تدعي أنها دولة عنصرية قمعية؟

الخلاصة:

- تزايـد التطبيـع العربي مع إسـرائيل يضر بالقضية الفلسطينية.
- بعض القبول العربي لقرارات إدارة ترامب يشـجع إسـرائيل على مواصلة سياساتها القمعية والتوسعية.
- عـدم عودة الـدول العربية إلـى مقاطعة إسـرائيل تقوض الجهـود المبذولة لزيادة تأثير حركة المقاطعة على إسرائيل.
- يُتهـم أنصار القضية الفلسـطينية بأنهم فلسـطينيون أكثـر مـن الفلسـطينيين أو إخوانهـم العـرب ، معطيـن إسـرائيل

وداعميها اتهامهم بأن داعهم هو معادات اليهود بدلا من مناصرة الفلسطينيين.

- يقـوض التطبيـع العربـي جهـود حملات التضامـن بالضغـط علـى الـدول الغربية لتغيير السياسـة تجاه إسـرائيل لأنه يترك نشـطاء التضامـن وحدهـم لمواجهـة حكوماتهـم واللوبـي الداعـم لاسـرائيل. وبـدلاً من الاعتمـاد على الضغـط العربي على حكوماتهـم ، فـإن مطالبهم تُرفض بسـهولة أكبر بدافع ان مطالبهم أعلى من مطالب العرب والفلسطينيين بالذات.

الفهرس

تمهيد/بقلم:محمد أمين..... ٤

لماذا سـرع العرب من وتيـرة تطبيعهم عقب الربيع العربي؟ ٦

تـلاقـي الـمـصـالـح بـيـن إسـرائـيـل وبـعـض الأنظمة العربية ٧

ثلاثة أوراق بالغة الأهمية:..... ١٠

الـعـرب مـن الـمـقـاطـعـة الـى الـتـطـبـيـع/ بقلم: محمد عايش ١٤

ماهو التطبيع؟..... ٢٢

لماذا يهرولون نحو اسرائيل؟..... ٢٨

محطات مهمة في التطبيع الخليجي..... ٣٥

اقتصاديا..ماذا يعني التطبيع؟..... ٣٨

الخلاصة:..... ٤٣

المراجع:..... ٤٦

التغيـرات الاسـتراتيجية وصفقة القرن وتسـارع التطبيع مع الاحتلال - بقلم: فراس أبو هلال..... ٤٨

ترامب وصفقة القرن..... ٥٢

حل بدون الفلسطينيين؟..... ٥٤

التطويع قبل التطبيع!..... ٥٨
مظاهر التطبيع العربي الإسرائيلي..... ٦٤
أهداف الأنظمة العربية من التطبيع..... ٦٧
الأهداف الإسرائيلية الأمريكية من التطبيع.... ٦٩
الخلاصات:..... ٧٢
هـل التطبيـع العربـي مـع إسـرائيل يؤثر على حركـة التضامـن الدولي مـع الفلسـطينيين؟
بقلم: د. كامل اسحق الحواش..... ٧٦
مقاطعة جامعة الدول العربية لإسرائيل..... ٧٨
حركـة المقاطعـة وسـحب الاسـتثمارات والعقوبات (BDS)..... ٨٠
دور حـركـات الـتـضـامـن فـي مـسـانـدة الفلسطينين وحقوقهم..... ٨٣
أمثلة على منظمات التضامن..... ٨٧
صوت اليهود من أجل السلام..... ٩٠
آثار التطبيع العربي على حركات التضامن ٩٢
الخلاصة:..... ٩٦

التطبيع ...

التطبيع هو تواصل العرب بشكل مباشر أو غير مباشر مع الإسرائيليين أفرادا كانوا أم مؤسسات بكافة الأشكال بهدف إزالة الحواجز النفسية اتجاه الاحتلال والاستغناء عن المقاومة أو فضح جرائم الاحتلال بكافة أشكالها .

ندوة

منتـــدى التفكير العربي

في لندن حول مخاطر التطبيع

٢٠١٩/٣/٣٠م